إطار مقترح للحوافز الضريبية في المنشآت الصناعية التى تلتزم بالمعايير البيئية

رسالة مقدمة من الطالبة

هدى فوزى عبد العال السيد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) – كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ 1998

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

2014

صفحة الموافقة على الرسالة

إطار مقترح للحوافز الضريبية في المنشآت الصناعية التى تلتزم بالمعايير البيئية

رسالة مقدمة من الطالبة

هدى فوزى عبد العال السيد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) – كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ 1998

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

1- ا.د/محمد عبد العزيز خليفة

أستاذ المحاسبة والمراجعة ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب

ورئيس قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

2- ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

3- د./محمد محمود عبد ربه

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

2014

إطار مقترح للحوافز الضريبية في المنشآت الصناعية التى تلتزم بالمعايير البيئية

رسالة مقدمة من الطالبة

هدى فوزى عبد العال السيد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) – كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ 1998

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

1- ا.د/محمد عبد العزيز خليفة

أستاذ المحاسبة والمراجعة ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب

ورئيس قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

2- د./وائل فوزي عبد الباسط

مدرس الاقتصاد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزة الرسالة بتاريخ / /2014

موافقة مجلس المعهد / /2014 موافقة مجلس الجامعة / /2014

2014

سورة البقرة الآيتان

إلى ملاكي الذي يسكن أعماقي، إلى التي رآني قلبها قبل عينيها... أمي،

لأولئك الذين يتمكنون من تحقيق وقار الذات ورزانة العدالة،نأياً عن ابتذال النفس ومجون البغي..... أساتذتي،

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

إلى سند الحياة وظلها وعزها.. زوجي العزيز،

إلى أمل الحياة ونورها... أبنائي الأعزاء.

محمد ، احمد ، حازم

إلى من سألت الله أن يرزقني بره في حياته ، وأنا الآن أسأله تعالى أن يرزقني بره بعد وفاته.

أختم بأسمك ،، أبي الحبيب

عليك سلام الله ورحمته وبركاته ونعيم جناته

أهدي هذا العمل المتواضع....

الباحـــثة

شـــــكر وتقـدير

بسم الله الرحمن الرحيم وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد ،، فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان
بالجميل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث، وقدم مساعدته الكريمة،

وأخـــــص بالشكر، أستاذي ومعلمي الدكتور/ محمد عبد العزيز خليفة،

الذي تفضل مشكورا بقبول الإشراف على هذا البحث، أشكر له الاهتمام البالغ ومتابعته
المستمرة للبحث خطوة بخطوة التي تزين هذا الجهد وسام فخر واعتزاز ما كان من غيره بعد
الله أن يكون.

والشكر موصول للدكتور الفـــاضل/ وائـــل فـــوزي عبد البـــاسط

الذي ما بخل علي بوقته وعلمه وتوجيهاته وتوصياته، فله كل الشكر والتقدير والاعتراف
بالفضل، والجزاء من الله لأولي العلم وأرباب المعرفة.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس
على تفضل سيادته قبول الاشتراك فى عضوية لجنة المناقشة والحكم على البحث وهو ما تعتبره
الباحثة شرفاً لها وإضافة للبحث
حفظه الله ورعاه ومتعه بكامل الصحة ونفعنا بعلمه الغزير وجزاه خير الجزاء

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى د/ محمد محمود عبد ربه

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد – كلية التجارة – جامعة عين شمس
على تفضل سيادته بقبول الاشتراك فى عضوية لجنة المناقشة والحكم عن البحث وأنه لشرف
عظيم للباحثة والبحث وله كل التقدير
وجزاه الله خير الجزاء

كما أتوجه بالشكر والتقدير للقائمين على هذا الصرح الشامخ – جامعة عين شمس – معهد الدراسات والبحوث البيئية– رئاسة وإدارة وعاملين.

وفقكم الله جميعا في خدمة العلم والمعرفة والنشاط البحثي

المستخلـــص

إحتلت مشكلة حماية البيئة والمحافظة عليها مكاناً بارزاً من الإهتمام الحكومي خلال العقدين الماضيين خاصة بعد إزدياد مصادر التلوث البيئي وتنوعها، وقد ترتب على تنفيذ قوانين ونظم البيئة وجود تكاليف ولابد أن تتحملها المنشأة في إزالة التلوث أو منعه .

ولذلك سارعت أغلب الدول وخاصة جمهورية مصر العربية إلى إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لحماية البيئة من المواد السامة والضارة بحيث تضمن المنشآت الصناعية وغيرها سلامة البيئة من التلوث .

ومن هنا فإن الإهتمام بالبيئة والقوانين أدت إلى فرض قيود على المنشأة تتمثل في الآتي :

ضرورة الإلتزام بتنفيذ القوانين والقواعد والإجراءات البيئية وأخذ الموضوعات البيئية في الإعتبار، عند تخطيط وتنفيذ وتقييم أداء المنشأة تزايد توقعات المجتمع المحلي والإقليمي والدولي بشأن قيام المنشأة بالتركيز على تقديم سلع ومنتجات صديقة للبيئة .

وأمام إتساع المجال للدراسات المتعلقة بالبيئة فقد كان التوجه في هذه الدراسة لأهم مشاكل البيئة وهو التلوث بالإستناد إلى الإطار الاقتصادي الذي تمارس من خلاله الحكومة سياستها على إعتبار أنها السلطة المسئولة عن إعداد هذه الدراسات وتنفيذها .

وحيث أن قلة من الناس يرون هذه العلاقة بين النظام الضريبي وموضوع التلوث البيئي فقد آثار الباحثة أن تشد الإنتباه إلى هذا الجانب، وإنطلاقا من ذلك فقد إختارت الباحثة أن يركز موضوع البحث على دور التشريعات الضريبية ووضع السياسات التي تزيل أو تقلص من آثار التلوث الناتجة من أنشطة المنشآت الصناعية.

حيث تعد الضريبة واحدة من أدوات السياسة المالية المهمة، وهى من خلالها تتمكن الدولة من تحقيق جملة من الأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية، وتكيف الفلسفة السياسة للدولة .

ويكمن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في مدى تحقيق فعالية الحوافز الضريبية في المنشآت الصناعية التي تزداد فيها نسب التلوث بشكل ملحوظ، فتهتم الدراسة ببيان دور الحوافز الضريبة في هذه المنشآت في ضوء المعايير البيئية، وبيان أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام الضريبي بمختلف أدواته في التأثير الإيجابي على قرارات المنشآت الصناعية التي تلتزم بالمعايير البيئية من أجل تخفيض مستويات التلوث إلى حدود مقبولة.

ومن خلال الدراسة سوف يتم التعرف على طبيعة آداء المنشآت الصناعية وأهمية وجود معايير الأداء والتقييم البيئي لهذه المنشآت للحد من التلوث، وبيان مدى إمكانية التشريعات الضريبية خاصة الحوافز الضريبية في حماية البيئة والحد من الإستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية من قبل المنشآت الصناعية .

الملخـــص

في الآونة الأخيرة زاد طلب المستثمرين على المعلومات البيئية حيث أن هذه المعلومات تؤثر في قراراتهم الإستثمارية، حيث يعتبر التلوث البيئي أحد أهم المشكلات الإجتماعية والإقتصادية المعاصرة التي تهدد أمن وإستقرار نحو المنشآت الصناعية التي تحدث أضرار للبيئة، فأصبحت مشكلة التلوث وحماية الحياة الفطرية هي الشغل الشاغل لكثير من الباحثين والمختصين ووسائل الإعلام بل وللقائمين بشئون الحكم والإدارة.

فقد إحتلت مشكلة حماية البيئة والمحافظة عليها مكاناً بارزاً من الإهتمام الحكومي خلال العقدين الماضيين خاصة بعد إزدياد مصادر التلوث البيئي وتنوعها، وقد ترتب على تنفيذ قوانين ونظم البيئة وجود تكاليف ولابد أن تتحملها المنشأة في إزالة التلوث أو منعه.

ولذلك سارعت أغلب الدول وخاصة جمهورية مصر العربية إلى إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لحماية البيئة من المواد السامة والضارة بحيث تضمن المنشآت الصناعية وغيرها سلامة البيئة من التلوث.

ومن هنا نجد أن الإهتمام بالبيئة والقوانين أدت إلى فرض قيود على المنشأة تتمثل في الآتي:

ضرورة الإلتزام بتنفيذ القوانين والقواعد والإجراءات البيئية وأخذ الموضوعات البيئية في الإعتبار عند تخطيط وتنفيذ وتقييم أداء المنشأة، تزايد توقعات المجتمع المحلي والإقليمي والدولي بشأن قيام المنشأة بالتركيز على تقديم سلع ومنتجات صديقة للبيئة.

وأمام إتساع المجال للدراسات المتعلقة بالبيئة فقد كان التوجه في هذه الدراسة لأهم مشاكل البيئة وهو التلوث بالإستناد إلى الإطار الإقتصادي الذي تمارس من خلاله الحكومة سياستها على إعتبار أنها السلطة المسئولة عن إعداد هذه الدراسات وتنفيذها.

وحيث أن قلة من الباحثين يرون هذه العلاقة بين النظام الضريبي وموضوع التلوث البيئي فقد آثار الباحثة أن تشد الإنتباه إلى هذا الجانب، وإنطلاقا من ذلك فقد أختارت الباحثة أن يركز موضوع البحث على دور التشريعات الضريبية ووضع السياسات التي تزيل أو تقلص من آثار التلوث الناتجة من أنشطة المنشآت الصناعية.

حيث تعد الضريبة واحدة من أدوات السياسة المالية المهمة، وهى من خلالها تتمكن الدولة من تحقيق جملة من الأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية، وتكيف الفلسفة السياسية للدولة.

ويكمن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في مدى تحقيق فعالية السياسات الضريبية المتمثلة في الحوافز الضريبية في المنشآت الصناعية التي تزداد فيها نسب التلوث بشكل ملحوظ، فتهتم الدراسة ببيان دور الحوافز الضريبة في هذه المنشآت في ضوء المعايير البيئية، وبيان أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام الضريبي بمختلف أدواته في التأثير الإيجابي على قرارات المنشآت الصناعية التي تلتزم بالمعايير البيئية من أجل تخفيض مستويات التلوث إلى حدود مقبولة.

ومن الجدير بالذكر أنه عندما يتم الحديث عن الإصلاح الضريبي، غالبا ما تغفل الجوانب البيئية في هذا الجانب للإصلاح البيئي. لذلك في ظل ما هو سائد حاليا فمن المتوقع أن يكون للإصلاح الضريبي دور فعال ولو جزئيا في بداية الأمر من أجل تحفيز المنشآت الصناعية على تخفيض معدلات التلوث الناتجة عن ممارستهم الإنتاجية والإلتزام بتطبيق المعايير البيئية المحددة.

كما تهتم الباحثة إلى التعرف على طبيعة آداء المنشآت الصناعية وأهمية وجود معايير الأداء والتقييم البيئي بغرض الحد من التلوث لهذه المنشآت، وبيان مدى إمكانية التشريعات الضريبية خاصة الحوافز الضريبية في حماية البيئة والحد من الإستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية من قِبل المنشآت الصناعية.

وعلى ضوء ما سبق سوف نتناول موضوع الدراسة "إطار مقترح للحوافز الضريبية في المنشآت الصناعية التي تلتزم بالمعايير البيئية" من خلال التقسيم التالي:

الفصـــل الأول: الإطار العام للبحث

1/1: مقـــدمة الدراســـة

2/1: مشكـــلة الدراســـة

3/1: الدراســـات السابقة

4/1: أهـــداف الدراســـة

5/1: أهميـــة الدراســـة

6/1: حـــدود الدراســـة

7/1: فروض الدراســـة

8/1: منهـــج الدراســـة

9/1: متغيرات الدراســـة

الفصل الثاني: معايير الأداء البيئي في المنشآت الصناعية

- **المبحث الأول:** طبيعة أداء المنشآت الصناعية
- **المبحث الثاني:** معايير تقييم الأداء البيئي في المنشآت الصناعية

الفصل الثالث: الحوافز الضريبية في ضوء المعايير البيئية

- **المبحث الأول:** الحوافز الضريبية ومعايير الأداء البيئي
- **المبحث الثاني:** نحو منظومة جديدة للحوافز الضريبية

(أطار مقترح للحوافز الضريبية)

الفصل الرابع: الدراســـة الميـــدانية

- **المبحث الأول:** أدوات الدراسة ونتائجها
- **المبحث الثاني:** أختبارات الفروض

الفصل الخامس: ملخص نتائج وتوصيات الدراسة

- **المبحث الأول:** ملخص ونتائج الدراسة
- **المبحث الثاني:** توصيات الدراسة
- **قائمة المراجع**
- **ملاحق الدراسة**

فـهرس المحتـويات

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	
1/1: مقدمة الدراســة	3
2/1: مشكلة الدراســة	6
3/1: الدراسات السابقة	8
4/1: أهداف الدراســة	22
5/1: أهمية الدراســة	23
6/1: حدود الدراســة	24
7/1: فروض الدراســة	24
8/1: منهج الدراســـة	24
9/1: متغيرات الدراسة	25
الفصل الثاني: معايير الأداء البيئي في المنشآت الصناعية	27
مقدمة	29
المبحث الأول: طبيعة أداء المنشآت الصناعية	31
مقدمة	31
أولا: وظائف ومهام المنشآت الصناعية	24
ثانيا: مراحل إعداد الهيكل التنظيمي للمنشأة	39
ثالثا: دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمنشآت الصناعية	47
المبحث الثاني: معايير تقييم الأداء البيئي في المنشآت الصناعية	59
مقدمة	59
أولا: الإطار القانوني لتقييم أحمال التلوث للمنشأة	61
ثانيا: معايير تقييم الأداء البيئي للمنشأة	65
الفصل الثالث: الحوافز الضريبية في ضوء المعايير البيئية	99
مقدمة	101
المبحث الأول:الحوافز الضريبية للمنشآت الصناعية التي تلتزم بالمعايير البيئية.	104
مقدمة	104

الموضـــــــوع	الصفحة
أولاً: ماهية الحوافز الضريبية وأنواعها	104
ثانياً: الأهداف الخاصة للحوافز الضريبية	112
ثالثا: سلبيات الحوافز والإعفاءات الضريبية	115
رابعا: دور الحوافز الضريبية في مجال ترشيد تكاليف التلوث البيئي	118
خامسا: سياسة الحوافز الضريبية في جمهورية مصر العربية.....	124
المبحث الثاني: إطار مقترح للحوافز الضريبية في المنشآت الصناعية التي تلتزم بالمعايير البيئية.....	134
مقدمة	134
– مدى إنسجام سياسة الحوافز الضريبية مع مفهوم العدالة الضريبية	134
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	139
مقدمة	141
المبحث الأول: إختبارات الفروض	145
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية	143
الفصل الخامس: نتائج وتوصيات الدراسة	157
– نتائج الدراسة	159
– الإقتراحات.....	161
قائمة المراجع	165
أولاً: المراجع العربية.....	167
ثانياً: المراجع الأجنبية	173
ثالثاً: الملاحق	177

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضـــــوع	الصفحة
جدول (1)	كود نظم الإدارة البيئية ومضمونها	54
جدول (2)	معايير تقييم حالة أنشطة الرصد بمنشأة	73
جدول (3)	فوائد وعيوب المعايير البديلة	78
جدول (4)	معايير رصد وتقييم المواد الخام والكيماويات	81
جدول (5)	معايير رصد المرافق	82
جدول (6)	معايير رصد وتقييم مستلزمات الإنتاج	83
جدول (7)	معايير رصد وتقييم المنتجات	83
جدول (8)	رصد معايير التحكم في عمليات التشغيل فى صناعة الألبان	85
جدول (9)	معايير الرصد والصيانة الوقائية	88
جدول (10)	رصد الإلتزام للهواء وبيئة العمل	93
جدول (11)	خطة رصد الإلتزام الخاصة بمياه الصرف والمخلفات الصلبة	95

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضـــــوع	الصفحة
شكل (1)	تقسيم المنشأة على أساس الوظائف	41
شكل (2)	تقسيم المنشأة على أساس السلعة (أقسام المنتج)	42
شكل (3)	الهيكل التنظيمي على أساس العملاء للشركة	43
شكل (4)	المصفوفة التنظيمية	46
شكل (5)	مراحل نظام الإدارة البيئية ISO 14000	53
شكل (6)	وظائف إدارة البيئة (دائرة Stewart)	55
شكل (7)	المعايير المؤثرة في مدي الثقة في نظام الرصد الذاتي	97
شكل (8)	يوضح سعر الضريبة الأمثل للتلوث	121